

وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولـــة الكويـت



نشرة الصحافة



اليـــوم:	الاثنين
التاريخ :	2026-11-2

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

16.5 مليون دينار... فرَّجت كربة 3807 غارمين

السميط معلناً ختام حملة الغارمين:

138328 مُتبرعاً أسهموا في إنهاء 5645 حكماً ورفع 14928 إجراءً تنفيذياً


الوزير السميط متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي وإلى جانبه السند والقبندي (تصوير نايف العطا)




وزير العدل متحدثاً للزميل ناصر الفرحان

| كتب ناصر الفرحان |

أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط، ختام حملة الغارمين التي أطلقت في 27 من شهر رمضان المبارك الماضي بمبادرة من سمو رئيس مجلس الوزراء، الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، مشيراً إلى أنه رغم الظروف التي مرّت بها البلاد، شهدت الحملة عطاءً استثنائياً جسّد روح التكافل وأصالة أهل الكويت.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده الوزير السميط، لسبر وإعلان النتائج النهائية للحملة بعد سداد المبلغ المستهدف كاملاً، بحضور وكيل وزارة العدل عواطف السند، والوكيل المساعد للشؤون الفنية والإدارية والمكلف نوف القبندي، كاشفاً عن الاستعداد لانطلاق حملة جديدة للغارمين في رمضان المقبل، بالتعاون مع الجهات المعنية، وبمشاركة أوسع من مساهماتها.

وقال الوزير إن إجمالي التبرعات بلغ 16.539.659 مليون دينار (نحو 53 مليون دولار أميركي)، قدّمها 138328 متبرعاً، وأسقط منها 3807 أشخاص غير سداد المبالغ المحكوم بها عليهم كاملة أو جزء منها، مبيناً أن عدد الأحكام الصادرة ضد المستفيدين بلغ 5645 حكماً.

وأوضح أن الحملة التي تبرعت بها 62 جهة حكومية وأهلية، أسهمت في رفع 14928 إجراءً تنفيذياً، شملت منع السفر والضبط والإحضار والحجز على المساهمات البنكية والسيارات التي جاوز الإفراج عن الحبس المدني ما تحكمت مباشرة على حياة المستفيدين وأسرهم.

وأضاف أن الأحكام التي شملتها الحملة توزعت بين الديون والطلبات الشخصية بنسبة 96 في المئة، والإيجارات بنسبة 30 في المئة، وتغطت الأحوال الشخصية بنسبة 14 في المئة، فيما بلغت نسبة المستفيدين من الذكور 81 في المئة والإناث 19 في المئة.

وأعرب عن الشكر والتقدير لكل جميع المتبرعين، مؤكداً أن تبرعاتهم كانت أساس نجاح الحملة وأن كل مساهمة أسهمت في تفريج كربة وتخفيف عن أسرة وقدمت صورة مشرقة لعطاء أهل الكويت.

وثمن الوزير السميط دور وسائل الإعلام والصحافة ووكالة كونا، وتفاعل دولة الكويت والتزامن وجميع الجهات المشاركة في التعريف بالحملة وحثد الدعوات. كما أعرب عن تقديره لوكيل الوزارة عواطف السند، ووكيل المساعد بالتكليف نوف القبندي ورئيس الإدارة العامة للتنفيذ المستشار الأول عبدالله القصيبي وقضاة التنفيذ وفرق العمل المساندة التي ضمت 32 شخصاً وجميع الموظفين الذين أسهموا في إنجاح الحملة سواءً بجهودهم في دراسة الملفات وتدقيقها وإستكمال إجراءات السداد ورفع القيود التنفيذية عن المستفيدين.

وشدد وزير العدل على أن نجاح الحملة هو ثمرة تعاون التبرعين والجهات المشاركة وكوادر الوزارة، مشيراً إلى أن هذا العطاء يتجاوز سداد الديون إلى رد الاعتبار للأسر وتخفيف الاعباء عنها، وردا على أسئلة بشأن الفئات التي تشملها حملة التبرعات قال وزير العدل: «الشق أن إجمالي الديون أكبر بكثير من حصيلة حملة التبرعات، ولكن نهج وزارة العدل كان الفيد، بمقابل الأقدم فالأحدث والأولوية دائماً للإيتام، وذلك وفق الشروط المعلنة ومن عليهم إجراءات يتم تقديمهم على من ليس لديهم أسر لديهم إعالة، إضافة إلى عدم استفادة المدين من حملة تبرع سابقة، والحد الأقصى للدين لكل حالة هو 10 الاف دينار، وان يكون فعلياً معسراً».

وأضاف: «حرصنا كل الحرص الا يكون هناك حالة واحدة تم صرف لها مبلغ مالي لا تنطبق عليها الشروط خاصة أن جزءاً كبيراً من المساهمات كانت مبالغ زكاة، وهي أموال مصارف شرعية محددة، لذلك تم التعامل مع كل الفئات كمدفع زكاة فالأساس هو الإعسار والفقر».

وبيّن أن بعض الدائنين عندما علموا بأن وزارة العدل بصدد دفع المبالغ المستحقة لهم من حملة التبرعات وبعد استشارهم هم قاموا باسقاط الدعوى بالكامل عن الدين، من دون دفع أي مبلغ لهم كما لفت إلى موافقة بعض الدائنين على اسقاط جزء كبير من الديونية في سبيل سداد بقية المبلغ وغلق الملف.

وحول وجود خطة لتنظيم حملة تبرع أخرى للغارمين، أعلن المستشار السميط، حصول وزارة العدل الأسبوع الماضي على موافقة من سمو رئيس مجلس الوزراء، على اطلاق حملة استثنائية وكبيرة مبدوءة في شهر رمضان المقبل.

وبيّن أن الحملة ستكون مشتركة وسيتم دراسة عدد كبير جداً من الترافيهات والأفكار، وفق تسهيلات وشروط أوسع لتشمل أكبر شريحة ممكنة، مشدداً على أن الأساس هو الفهم بمعنى أن يكون الشخص فاهماً بشكل فعلي عن سداد هذه المبالغ.

- حملة استثنائية وغير مسبوقة في رمضان المقبل وفق تسهيلات وشروط أوسع
- رغم الظروف... شهدت الحملة عطاءً استثنائياً جسد روح التكافل والتراحم لدى أهل الكويت
- 56 في المئة للديون و30 في المئة للإيجارات و14 في المئة لنفقات الأحوال الشخصية
- نسبة المستفيدين من الذكور 81 في المئة والإناث 19 في المئة
- إجمالي الديون أكبر من الحصيلة ونهج الوزارة كان البدء بمبالغ الأقدم فالأحدث والأولوية لليتامى



- بعض الدائنين أسقطوا الديونية بالكامل عن المدين والبعض الآخر أسقطوا جزءاً كبيراً

«بيت التمويل»... أكبر المتبرعين

شكر وزير العدل ناصر السميط، المتبرعين من الإفراد والشركات والجهات الحكومية، معلناً أن أكبر المتبرعين خلال حملة الغارمين كان «بيت التمويل الكويتي»، بمبلغ مليوني دينار.

2 من 26

كشف وزير العدل أن عدد المدينين المحبوسين على ذمة قضايا مالية بلغ 26 حالة، تمت دراسة ملفاتهم، وتم تسديد عن اثنين منهم وإن فرج عنهما، ليبقا اثنين، حيث تم بيع عقارات، تخص أحدهما بمبلغ مليون و700 ألف دينار، والآخر بمبلغ 3 ملايين دينار.

الكفيل ضامن

نفت السميط، إلى أن جزءاً كبيراً من الغارمين هم كفلاء، موضحاً أن الكفيل تتخذ ضده كافة الإجراءات التي تتخذ بحق المدين إذا لم يكفل هو ضامن، بأمواله الشخصية وزاد أن يمكن الجميع بوجود ثغرات وإجراءات قانونية لهذا الأمر، منها الضبط والإحضار ومنع السفر ما يأتي على عاتق وزارة الداخلية بهذا الأمر.

لجنة دائمة

أشار الوزير إلى أن هناك مقترحا لتشكيل لجنة دائمة للغارمين، وأن يقتصر الإمر على الحدوث استثنائية بحيث تكون اللجنة مسؤولة عن استقبال التبرعات وتسديد الديون وفق ضوابط وشروط محددة، رافتاً إلى أن إدارة التنفيذ تستقبل المتبرعين بشكل يومي وشبه آلية للتسديد.

وأضاف في هذا السياق أن متطوعة التنفيذ الميداني في دوريقها الدخول الرأسي الكامل.

نجاح إداري كبير

أشاد وزير العدل بجهود اللجنة المكلفة بإدارة الحملة والتي نجحت في مهمتها من خلال عدم تطلب أي أوراق من المدين، بل يتم التواصل والربط مع الجهات المعنية لمعرفة مدى مطابقته للشروط، بالإضافة لنجاحها في إقناع بعض الدائنين بإسقاط ديونهم أو جزء منها.

من نتائج الخطة الوطنية لتحديث التشريعات

170000 قضية أقل أمام المحاكم بانخفاض 20 في المئة

أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط، انخفاض القضايا المنظورة أمام القضاء، في المحاكم كافة بشكل ملموظ في العام 2026، بنسبة فدرها 20 في المئة (نحو 170 ألف قضية) مقارنة بالفترة نحو 5700 قضية خلال الفترة من 1 يناير حتى 30 سبتمبر 2024 فيما بلغت خلال الفترة ذاتها 30 من عام 2026 نحو 3800 قضية.

وأضاف أن القضايا الجزائية بكافة المحاكم سجلت انخفاضاً في العام 2026 بنسبة فدرها 21 في المئة (نحو 17 ألف قضية) مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2024 إذ انخفض عدد القضايا من نحو 56 ألف قضية خلال الفترة من 1 يناير حتى 30 سبتمبر 2024 إلى نحو 449 ألف قضية خلال الفترة ذاتها من العام 2026.

وذكر أن أوامر الأداء سجلت انخفاضاً كبيراً بنسبة نحوها 60 في المئة (نحو 40 ألف أمر) إذ انخفض عدد أوامر الأداء من 67 ألف أمر تقريبا خلال الفترة من 1 يناير حتى 30 سبتمبر 2024 إلى نحو 27 ألف أمر في الفترة ذاتها من 2026.



تعديل «المدني» الأخير لا يتعارض مع الشرع

بيّن المستشار السميط أن تعديل القانون المدني الذي نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) أخيراً، جاء بتوجيه مباشر من صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح.

وأوضح أنه على الرغم من انتصار التعديل على فقرتين من مادة واحدة فقط (المادة 830) إلا أن التعديل بشكل عام «لم يعالج ما قد يترتب على قسمة العقار السكني أو بيعه بالمزاد من فقدان أحد الشركاء مسكنه الوحيد كالأب أو الأم أو أحد الأبناء، مبيناً أن التعديل تضمن أن يتم توفير الورث بما يتعارض مع شرع الله سبحانه وتعالى وبما لديها قانون رسمية من وزارة الشؤون الإسلامية بتوافق التعديل مع الشريعة الإسلامية.

من جانب آخر، أوضح السميط أن تعديل منظومة التنفيذ الذي يجب أن يكون جانب الرحمة فيه حاضراً، مضيفاً «نستهدف الحفاظ أمر مهم ولكن يجب أن يكون هناك توازن بين اتخاذ الإجراءات ضد المدينين واستيفاء الحقوق».

وشرح أن هذا الأمر يحتاج وقتاً لدراسته وإعادة النظر فيه بالتعاون مع الإدارة العامة للتنفيذ وقضاة التنفيذ لأن ما نفكر به هو قانون متكامل للتنفيذ الذي وليس عدة نصوص واردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

«الأحوال الشخصية» قبل نهاية العام الحالي

لفت وزير العدل إلى هناك 3 قوانين جديدة سيتعلن عنها قريباً هي قانون الأسرة وقانون الجزاء وقانون الأحوال الشخصية بعد الانتهاء من دراستها وأخذ موافقة الجهات المعنية عليها.

وأوضح أن قانون الأحوال الشخصية سيعرض على المجلس في دورته الأسبوع الجاري، ويتم الانتهاء منه قبل نهاية العام الحالي، وهو يعالج مشاكل كبيرة جداً ويعاني منها الجميع اليوم.

وأضاف أن جميع هذه القوانين حساسة وتمس الأمن المجتمعي كما تشمل التعديلات الواردة فيها إعادة هيكلة كاملة لمنظومة وظيفة الجريمة وكيفية التعاطي معها في الكويت وذلك بهدف علاج أصل المشكلة وأحد أسباب الجرائم وتخفيض معدلات العريمة.

وذكر أن اللجنة المعنية بإعداد قانون الجزاء الجديد برئاسة المستشار سعود الصانع وعضوية قضاة ورؤساء النيابة العامة والمحامين انتهت من إعداد المسودة وتعني به، مهنئين فقط وسيتم بعدها حصر الردود وإعداد المسودة النهائية تمهيداً لإحالتها إلى إدارة الفتوى والتشريع لاتاً في تعكاس هذا القانون بشكل كبير في شأن تخفيض معدلات الجريمة على نحو لم تشهده الكويت من قبل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-11-2	5	16832

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين «الأعلى للقضاء» و«نزاهة» و«الفتوى»

بحث رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز المستشار الأول هاني الحمدان، مع رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» الدكتورة رنا الفارس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة، ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح الماجد والوفد المرافق، كل على حدة، تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الجهات القضائية والمؤسسات الحكومية.

وذكر المجلس الأعلى للقضاء، في بيان أمس الأحد، أنه جرى خلال استقبال المستشار الحمدان وفد الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بحث سبل تعزيز أواصر التعاون والتنسيق المشترك وتبادل وجهات النظر حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في دعم جهود الهيئة وتحقيق أهدافها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية.

وأشار إلى أنه جرى خلال استقبال وفد «الفتوى والتشريع» بحث آفاق التعاون والتنسيق في المجالات القانونية والقضائية وسبل دعم جهود الإدارة وتعزيز التكامل المؤسسي، بما يسهم في تطوير منظومة التقاضي والارتقاء بكفاءة العمل القانوني والقضائي.

وأفاد البيان بأن هذه اللقاءات تأتي في إطار الحرص على توطيد العلاقات المؤسسية وتعزيز قنوات التواصل والتعاون بين الجهات المعنية، بما يخدم المصلحة العامة ويسهم في تطوير منظومة العدالة بدولة الكويت.



صورة جماعية لرئيس مجلس القضاء الأعلى مع وفد «نزاهة»



رئيس المجلس الأعلى للقضاء مع وفد «الفتوى والتشريع»

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-11-2	2	16832

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» غرّمته مليوناً و115 ألف دينار

حكم نهائي بحبس مواطن 6 سنوات للاستيلاء على أموال مستثمرين في محافظ عقارية

| كتب أحمد لازم |

في حكم نهائي، قضت محكمة التمييز (الدائرة الأولى) برئاسة المستشار عبدالرحمن الدارمي بحبس مواطن 6 سنوات وتغريمه مليوناً ومئة وخمسة عشر ألف دينار بتهمة النصب على مواطنين وإيهامهم بشراء شاليهات في الكويت والاستثمار في محافظ عقارية في بريطانيا وألمانيا وسويسرا من خلال شركات عقارية وهمية.

واتهمت النيابة العامة المتهم أنه ارتكب جريمة غسل الأموال البالغ قدرها (1,115,000 د.ك) (مليون ومئة وخمسة عشر ألف دينار كويتي) بأن قام باكتساب وحيازة تلك المبالغ المالية نقداً والمملوكة للمجني عليهم بعد إيهامهم بأنه يمتلك شركات ومشاريع وأراضي في دولة الكويت ومحافظ عقارية خارج البلاد بها مبالغ مالية ضخمة سيقوم بإدخالها للبلاد لضخها في رأسمال شركتين عقاريتين لإنشاء مشاريع عقارية والاستثمار بأموالهم بغية تحقيق الأرباح، بغرض إخفاء وتمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال المتحصلة من جرائم النصب وتوصل بطريق التحايل والتدليس إلى الاستيلاء على مبلغ (1,000,000 د.ك) (مليون دينار كويتي) والمملوك لكل من المجني عليهم سالفي الذكر، وكان ذلك باستعماله لطرق احتيالية من شأنها إيهامهم بوجود مشاريع كاذبة وإحداث الأمل بحصول ربح وهمي والتصرف في مال لا يملك حق التصرف فيه، بأن روّج لهم بغية إيقاعهم في الخطأ على أنه يمتلك شركات ومشاريع وأراضي في دولة الكويت ومحافظ عقارية خارج البلاد بها مبالغ مالية ضخمة سيقوم بإدخالها للبلاد لضخها في رأسمال شركتين لإنشاء مشاريع عقارية وإحداث الأمل بحصول ربح وهمي والتصرف في مال لا يملك حق التصرف فيه بأن روّج لهم بغية إيقاعهم في الخطأ على أنه يمتلك شركات ومشاريع وأراضي في دولة الكويت ومحافظ عقارية خارج البلاد بها مبالغ مالية ضخمة سيقوم بإدخالها للبلاد لضخها في رأسمال شركتين لإنشاء مشاريع عقارية وإنشاء مجمع تجاري في منطقة رأس السالمية والاستثمار بأموالهم بغية تحقيق الأرباح من وراء ذلك، وكان ذلك خلافاً للحقيقة، فتمكن من تلك الوسائل من الاستيلاء على هذه الأموال.

وأكد ضابط الواقعة بإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جهاز أمن الدولة بأن تحرياته السرية قد أسفرت عن أن المتهم قام بإيهام المجني عليهم بوجود مشروع كاذب وإحداث الأمل بالحصول على ربح وهمي من خلال التسويق لمشاريع عقارية وإنشاء مجمع تجاري في منطقة رأس السالمية والاستثمار في محافظ عقارية وهمية لا وجود لها، وأن المجني عليهم دفعوا مبالغ مالية نقداً للمتهم بغية الاستثمار بأموالهم وتحقيق الأرباح من وراء ذلك، وأن المتهم قام بعمل إقرارات دين بشأن المبالغ المالية بإجمالي مبلغ وقدره مليون ومئة وخمسة عشر ألف دينار كويتي، وأن قصد المتهم هو اتخاذ وسائل احتيالية على سالفي الذكر للاستيلاء على أموالهم وإخفاء وتمويه حقيقة مصدر الأموال غير المشروعة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-11-2	16	16832

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/١١/١٨ قاعة ٥ بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٤/٦٢٩ بيوع/٢

المرفوعة من: فايزه شيف الله محمل المطيري.

ضـــــد: أولاً:

١- وكيل وزارة العدل لشئون التسجيل العقاري بصفته.

٢ - مدير عام بلدية الكويت بصفته.

ثانياً: ورثة المرحوم/ شيف الله محمل المطيري وهم:

١- محمل شيف الله محمل المطيري. ٤- قمر شيف الله محمل المطيري.

٢ - خلود شيف الله محمل المطيري. ٥- دلال شيف الله محمل المطيري.

٣ - ايه شيف الله محمل المطيري. ٦- سمر شيف الله محمل المطيري.

أوصاف العقار:

عقار الوثيقة رقم (١٩٨٧/٩٥٣) الكائن بمنطقة الرقة - قسيمة رقم (٣٤١) - قطعة رقم (٦) - من المخطط رقم (م/٢٧٠٢٩ ج) مساحته (٤٠٠م٢) وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره (٢١١٤١٠٠ د.ك) مائتان وأحدى عشر الف واربعمائة دينار كويتي و ١٠٠ فلس.

ووفقا لما ورد بشهادة الأوصاف.

وجود مخالفات وهي:

١- بناء مخالف غير مرخص وهو بناء دور أول غير مرخص بمساحة ١٢٠م٢

٢- بناء دور ثاني غير مرخص بمساحة ١٠٠م٢.

٣- التصاق يواجهه الشارع هي الدور الأول والثاني.

** ووفقا لما ورد بتقرير الخبير

عين النزاع الواقع في منطقة الرقة - قطعة (١) - شارع (١٦) - قسيمة (٣٤١) - مبنى (١٨) وذلك بحضور وارشاد وكيل المدعي عليهم ثانيا وحضور وكيل المدعية وبحضور السيد خبير الدراية السيد طارق المعجل وتخلف عن الحضور المدعى عليها أولا رغم علمها بسير الدعوى. وتمت المعاينة على النحو التالي:

عين النزاع عبارة عن قسيمة سكن خاص مكونة من دور ارضي ودور اول ودور ثاني وسطح ومكسوه بالسيجما بلون الرمادي وميتى ملحق منفصل مكون من دور ارضي ودور اول ودور ثاني ويقع العقار على شارع واحد.

العقار موضوع النزاع بمساحة ١٠٠ متر مربع.

بعد الانتقال الى العقار تبين ان مكونات العقار كالتالي:

١. الدور الارضي: يحتوي على شقة مكون من عدد (٣) غرفة + صالة + حمام + مطبخ وغرفة وحمام مطلين على الحوش.

٢ - الدور الأول: يحتوي على شقتين الشقة الأولى مكونة من غرفة +. صالة + حمام، والشقة الثانية مكونة من عدد (٣) غرف + صالة عدد (٢) حمام + مطبخ.

٣ - الدور الثاني: عدد (٤) غرف + عدد (٢) حمام + صالة.

٤ - السطح بيت الدرج

٥ - ملحق دور الارضي: عدد (١) غرف + عدد (٢) حمام + مطبخ.

٦ - ملحق دور الأول: عدد (٢) غرف + عدد (٢) حمام + مطبخ.

٧ - ملحق دور الثاني: عدد (٥) غرف + عدد (٢) حمام + مطبخ.

٨ - التكييف: وحدات.

٩ - لا يوجد مصعد.

١٠ - يوجد مدخل واحد للمبنى الرئيسي (المنزل) ومدخلين للملحق.

١١ - مستوى تشطيب المبنى الرئيسي (المنزل) جيد مستوى تشطيب الملحق ضعيف.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مسحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بايداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك والعاب الجماعة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون ويطلب للمباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً لنص المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار / نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-11-2	4	18762

الوفيـــات

الوفيات

● **عفيفة عبدالصمد أحمد اللنقاوي، أرملة/ عباس حسن اللنقاوي، 90 عاما، (شيعت)**، رجال: العزاء في مسجد الوزان، غرب مشرف، تلفون: 97249995، 99803531، نساء: حسينية العترة الطاهرة، الرميثية، ق10، تلفون: 99035136.

● **عبداللطيف خلف عبدالله التميمي، 91 عاما، (شيع)**، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99144455، 99033552، نساء: مشرف، قطعة 3، شارع الأول، منزل 6، العزاء من اليوم لمدة ثلاثة أيام، تلفون: 97188004، 99724287.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»